ازدياد أعداد المتظاهرين وحزمة الإصلاحات الثانية ستنطلق قريباً

لجنة برلمانية عراقية تحمِّل المالكي مسؤولية سقوط الموصل

حمّلت لجنة تحقيق برلمانية عراقية رئيس الحكومة السابق نوري المالكي و٣٥ مسؤولاً آخرين، مسؤولية سقوط مدينة الموصل بيد تنظيم داعش العام الماضي، حسبما أفاد نواب عراقيون أمس.

وقال عضو لجنة التحقيق النائب عبد الرحيم الشمري: إن المالكي الذي تولى رئاسة الوزراء بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠١٤، هو واحد من ضمن ٣٦ مسؤولاً بينهم ضباط كبار وسياسيون، وردت أسماؤهم في تقرير اللجنة.

كما أكد نائب ثان رفض كشف اسمه، إدراج اسم المالكي ضمن ٣٦ اسماً.

ورفعت اللجنة تقريرها النهائي أمس إلى رئيس مجلس النواب سليم الجبوري الذي أشار إلى أنه سيعرضه في جلسة مقبلة لمجلس النواب، قبل «إرساله إلى الادعاء العام ليأخذ مجراه القانوني».

وأكد بيان لمكتب الجبوري أن «لا أحد فوق القانون ومساءلة الشعب، والقضاء سيقتص من المتورطين».

وأضاف: «إنجاز التحقيق هو الخطوة الأولى في عملية المحاسبة وعلى القضاء أن يأخذ دوره بشكل مباشر في محاسبة المتورطين والمتسببين والمقصرين»، موضحاً أن «هذا التقرير سيوثق مرحلة مهمة وخطيرة من تاريخ العراق الحديث».

كما وافق رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي أمس على قرار المجلس التحقيقي بإحالة قادة عسكريين إلى محكمة عسكرية لتخليهم عن مواقعهم في المعركة ضد مقاتلي تنظيم داعش في الرمادي.

يأتي الإعلان فيما يمضي العبادي في حملة إصلاحات شاملة تهدف لمكافحة الفساد وسوء الإدارة في أكبر تغيير في النظام الحكومي منذ الاحتلال العسكري الأميركي للعراق.

وكانت الرمادي عاصمة محافظة الأنبار بغرب البلاد سقطت في يد داعش في أيار مما بدد آمال بغداد في طرد مقاتلي التنظيم بسرعة من شمال البلاد وغربها بعد انتصارات سابقة في المحافظات الشرقية.

وكان تنظيم داعش شن في التاسع من حزيران ٢٠١٤ هجوماً واسعاً على مدينة الموصل، وسيطر عليها بالكامل في اليوم التالي، وتابع التنظيم تمدده في مناطق واسعة في شمال العراق وغربه.

إلى ذلك كشف مصدر مقرّب من رئيس الوزراء العراقي أن الحزمة الثانية من الإصلاحات التي يرغب العبادي في تنفيذها ستطلق قريباً جداً، في وقت تتواصل فيه التظاهرات في مختلف المدن العراقية للمطالبة بتطبيق الإصلاحات ومكافحة الفساد. وأجرى العبادي تغييرات يرى كثيرون أنها لم تكن سهلة أبداً، فتغيير المناصب سيتم لمصلحة الكفاءات المستقلة بعيداً عن المحاصصة، كما تقول المصادر.

التغييرات التي أعلن العبادي عنها جاءت بعد سلسلة تظاهرات، يبدو أنها بدأت في العراق لن تنتهي قريبا وموعدها كل جمعة في ساحات محافظات عراقية هامة كالعاصمة بغداد ومحافظات كربلاء والنجف والبصرة وميسان وذي قار.

وتزداد أعداد المتظاهرين كل جمعة وتفوق عشرات الآلاف والشعارات التي رفعت تعبر بمجملها عن تأييد العبادي ودعمه وتدعوه إلى المزيد من الإجراءات الإصلاحية، وبين الشعارات دعوات إلى حلّ البرلمان ومحاكمة الفاسدين، والهدف هو وضعه في زاوية لن يكون له فيها خيار إلا بالمضي بإصلاحاته إلى آخرها، وبإسناد من الفرقاء.

ميدانياً أعلنت وزارة الدفاع العراقية مقتل نحو ٥٠ عنصراً من تنظيم داعش خلال عمليات أمنية للقوات العراقية المشتركة في حقول علاس وعجيل خلال عملية بمحافظة صلاح الدين.

وكانت خلية الإعلام الحربي في الوزارة أعلنت في وقت سابق السبت عن تنفيذ قيادة عمليات دجلة عمليات عسكرية أسفرت عن مقتل ٢٠ مسلحاً وتدمير ٨ عجلات في مناطق شرق تكريت مركز محافظة صلاح الدين.

من جهة أخرى أعلنت قوات الحشد الشعبي تدمير عدد من سيارات التنظيم وقتل من فيها في منطقة الحاوي شمال شرق مدينة بيجي في صلاح الدين.

وذكر متحدث باسم القوات أنها تمكنت من قتل عدد من عناصر التنظيم من ضمنهم قيادي، خلال تدمير موكب سيارات في منطقة الحاوي.

وشدد أن عناصر التنظيم يحاولون عرقلة وإيقاف القوات العراقية بالعبوات الناسفة والمتفجرات البدائية الصنع بزرعها في السيارات وفي الانتحاريين والمقاتلين، ما دفع الجنود العراقيين إلى استخدام الجرافات المدرعة وغيرها من المعدات المتخصصة لإزالة المتفجرات.

وقال: إن قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة دعمت الجيش العراقي من الجو بشن غارات على التنظيم، وعن طريق استشارات الخبراء العسكريين الذين يقدمونها في مراكز العمليات المشتركة.

من ناحية أخرى، تتواصل الغارات الجوية للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد التنظيم.

وكان الجيش الأميركي قال في بيان: إن القوات التي تقودها الولايات المتحدة واصلت قصفها لتنظيم داعش في العراق يوم الجمعة ونفذت ١٥ غارة جوية على التنظيم المتشدد.

وتركزت الضربات قرب الرمادي حيث شن التحالف ٥ غارات في إطار محاولة لتمهيد الطريق أمام الجيش العراقي لاستعادة السيطرة على المدينة التي سقطت في أيدي مسلحي داعش في أيار.

وقالت قوة المهام المشتركة إن الضربات استهدفت أيضاً وحدات تكتيكية ودمرت أربعة مبان تابعة لداعش ومخزناً للأسلحة ومركبات وعبوات ناسفة محلية الصنع.

من جانبها أفادت وسائل إعلام عراقية بمقتل أكثر من ١٢٥ عنصراً من داعش فيما أصيب ٧٠ آخرون بقصف لطيران التحالف استهدف مخازن للذخيرة والسلاح تابعة للتنظيم في قضاء الشرقاط شمال تكريت، فضلاً عن تدمير مخازن السلاح والعتاد التي تم استهدافها بالكامل.

وفي محافظة كركوك، سقط ١٥ عنصراً من داعش بين قتيل وجريح بقصف لطيران التحالف استهدف ٥ مواقع تابعة للتنظيم.

وقالت مصادر عراقية: إن مسلحي داعش كانوا يحركون عدداً من مقاتليهم في أطراف قضاء داقوق عندما استهدفتهم الطائرات، مشيراً إلى أن الضربات نفذت بناء على معلومات استخبارية دقيقة.

(أ ف ب– رويترز– روسيا اليوم– الميادين– سانا)

احتجاج في بغداد ضد الفساد ودعم للعبادي (رويترز)

أفراد من الجيش الليبي في بنغازي – ليبيا (رويترز)

داعش يصلب ١٢ شخصاً في سرت.. وطائرات الجيش الليبي تشن غارات على مواقع التنظيم

الدباشي ينتقد مجلس الأمن.. والحكومة الليبية تدعو الدول العربية إلى شن غارات على «داعش»

انتقد مندوب ليبيا الدائم لدى الأمم المتحدة، إبراهيم الدباشي، موقف مجلس الأمن الدولي إزاء ممارسات «داعش» في سرت.

وفي تصريح صحفي، لصحيفة الشرق الأوسط، قال الدباشي: إن موقف مجلس الأمن واضح، ولن يوافق على أي طلب لتسليح الجيش الليبي قبل تشكيل حكومة وفاق وطني حتى لو احتل تنظيم «داعش» كل ليبيا وقطع رؤوس جميع الليبيين.

وحمل الدباشي مجلس الأمن مسؤولية التشجيع على مذبحة سرت، واعتبره مشاركا فيها، وختم الدباشي بقوله: إن سرت ليست مشكلة مجلس الأمن بل مشكلة الليبيين والعرب.

وكانت الحكومة الليبية المعترف بها دولياً دعت مجدداً إلى توجيه ضربات محددة ضد تنظيم «داعش» في مدينة سرت حيث اندلعت مواجهات عنيفة بين مسلحين محليين والتنظيم المتطرف.

وفي بيان رسمي صدر مساء السبت، أعلنت الحكومة المؤقتة التي تتخذ من مدينة البيضاء مقراً لها أنها «عاجزة عن التصدي لهذه الجماعات الإرهابية بسبب حظر توريد السلاح عن الجيش الليبي»، وأضافت إنها «تناشد الدول العربية، بأن توجه ضربات جوية محددة الأهداف لتمركزات تنظيم داعش الإرهابي في مدينة سرت بالتنسيق مع جهاتنا المعنية».

وندد البيان بـ«تخاذل المجتمع الدولي المؤسف وصمته المريب تجاه هذه الجرائم البشعة التي يمارسها تنظيم داعش الإرهابي».

من جهته دعا سفير ليبيا لدى فرنسا الشيباني بوهمود المجتمع الدولي إلى التدخل لوقف تدفق المقاتلين الأجانب من الدول المجاورة أو عبر البحر إلى ليبيا، لافتاً إلى المذابح التي يرتكبها تنظيم داعش الإرهابي في سرت.

وأوضح بوهمود في تصريح له نقلته وسائل إعلام ليبية أن مجزرة حقيقية يرتكبها تنظيم «داعش» بحق السكان في مدينة سرت راح ضحيتها ما بين ١٥٠ و٢٠٠ قتيل من أهالي المدينة وذلك بعد أن استقدم التنظيم تعزيزات إليها محذراً من ارتكاب مجازر أكبر بحق أهالي سرت.

وتشهد مدينة سرت منذ أيام اشتباكات عنيفة بين الأهالي وعناصر تنظيم «داعش» الإرهابي قام خلالها الإرهابيون بارتكاب مذابح بحق المدنيين راح ضحيتها نحو ٢٠٠ شخص بينهم نساء وأطفال.

وفي السياق أقدم تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» على صلب ١٢ شخصاً في سرت بعد قطع رؤوسهم عن أجسادهم، على حين اتهم مندوب ليبيا لدى الأمم المتحدة، إبراهيم الدباشي مجلس الأمن بالتشجيع على مذبحة سرت.

وذكرت مواقع إعلامية ليبية نقلاً عن شهود عيان، أن التنظيم أقدم الجمعة على صلب ١٢ شخصاً وفصل رؤوسهم عن أجسادهم في الحي الـ٣ بسرت.

وأشارت إلى أن الأشخاص الذين جرى صلبهم هم من سكان سرت الذين يقاتلون التنظيم منذ الثلاثاء.

ميدانياً: شنت طائرات الجيش الليبي غارات عدة على مواقع تنظيم «داعش» الإرهابي في مدينة سرت وسط البلاد.

وقال العميد صقر الجروشي قائد سلاح الجو الليبي: إن طائرات الجيش وجهت ضربات جوية لمواقع تمركز التنظيم الإرهابي داخل مدينة سرت كما شنت غارات لقطع خطوط إمداده من منطقة هراوة القريبة والواقعة تحت سيطرته منذ أشهر، مضيفاً في تصريحات لوسائل الإعلام أن الجيش الليبي يساند انتفاضة أهالي سرت ضد تنظيم «داعش» الإرهابي بكل الإمكانات الممكنة.

(روسيا اليوم– رويترز– أ ف ب– سانا)

سلمت وثائق للوكالة الدولية حول أنشطتها النووية

إيران تؤكد أن نشاطاتها الصاروخية لن تواجه أي عقبات

أكد رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية حسن فيروز أبادي أن النشاطات الصاروخية لإيران لن تواجه أي عقبات على النحو المخطط لها.

وأوضح فيروز أبادي في تصريح له أمس أن هيئة وضع السياسات في إيران تقوم بدراسة القضايا المرتبطة بكل اختبار صاروخي وتقدم نتيجة الدراسة إلى القائد العام للقوات المسلحة وبعد التصديق منه يتم تنفيذها.

وفي هذا السياق دعا ٢٠٤ نواب من مجلس الشورى الإيراني في بيان لهم أمس رئيس هيئة الأركان العامة إلى تنفيذ المناورات الصاروخية.

وطالب النواب في البيان بالأخذ بجدية بتأكيدات الرئيس الإيراني حسن روحاني وبيان وزارة الخارجية وبيانات الفريق الإيراني المفاوض التي تشير إلى أن ما ورد في قرار مجلس الأمن حول الاتفاق النووي رقم ٢٢٣١ فيما يتعلق بالصواريخ الإيرانية البالستية غير ملزم. كما طالب النواب باستعراض قدرات القوات المسلحة الإيرانية أمام أنظار الجميع لتبديد الغموض الذي يثيره البعض في هذا الصدد.

وكان قائد الحرس الثوري الإيراني الفريق محمد علي جعفري أكد الشهر الماضي أن إيران لن تقبل بقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ لأن بعض البنود التي تنص عليها مسودة القرار وخاصة تلك المتعلقة بالقوة التسليحية الإيرانية تتجاوز الخطوط الحمر المهمة لطهران.

من جهة أخرى سلمت إيران وثائق حول أنشطتها النووية في السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو شرط أساسي في إطار تحقيق تجريه الوكالة حول احتمال وجود بعد عسكري لبرنامج طهران النووي.

خلال تدريبات إيرانية في مضيق هرمز (رويترز – أرشيف)

وفي تموز الماضي، وقعت الوكالة الدولية مع إيران «خريطة طريق» للتحقق من برنامجها النووي في إطار الاتفاق النهائي بين طهران والدول الكبرى.

وأعلنت الوكالة أن إيران التزمت بمهلة أساسية حددت لها عبر تسليمها الوثائق السبت.

وأفاد بيان مقتضب للوكالة أن «إيران زودت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفسيرات مكتوبة ووثائق ذات صلة كما هو متفق عليه في خريطة الطريق للحصول على توضيحات حول قضايا معلقة تختص ببرنامجها النووي سابقاً وحالياً».

وأكد المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرة الإيرانية بهروز مالوندي تسليم الوثائق إلى الوكالة الدولية. وقال: «أنجزنا التزاماتنا وفقاً للجدول الزمني الذي حدده الاتفاق».

ومن المفترض أن تصدر الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً في ١٥ كانون الأول.

وطالما سعت الوكالة للتحقق من «احتمال وجود بعد عسكري» للبرنامج النووي الإيراني على الأقل حتى عام ٢٠٠٣.

لكن إيران نفت ذلك واعتبرت أن هذه الشكوك قائمة على معلومات استخباراتية خاطئة قدمها أعداء طهران للوكالة الدولية المنحازة حسب قولها.

ومن بين المسائل العالقة في التحقيق رغبة الوكالة الدولية في تفتيش المواقع العسكرية الإيرانية حيث قد تكون الأنشطة النووية العسكرية جرت هناك، مثل موقع بارشين.

وبعد التوصل إلى الاتفاق النهائي بين إيران والدول الكبرى في تموز، منحت إيران الوكالة الدولية حق «الدخول المحدود» إلى بعض المواقع العسكرية.

(أ ف ب– سانا)

مقتل جندي تركي وإصابة آخرين خلال اشتباك في محافظة قارص

رئيس نقابة المحامين باسطنبول: أردوغان خالف الدستور وعليه أن يستقيل فوراً

أكد رئيس نقابة المحامين في مدينة اسطنبول التركية أميت كوجا ساكال ضرورة محاكمة رئيس النظام التركي رجب أردوغان لعدم التزامه بالدستور التركي، مشيراً إلى أن عليه أن يستقيل فوراً ويحال إلى المحكمة وإلا فعلى البرلمان أن يقيله بتهمة الخيانة الوطنية.

وقال ساكال في تصريح له: إن المادة السادسة من الدستور تشير إلى ضرورة محاكمة أي مسؤول مهما كانت صفته بتهمة الخيانة الوطنية إذا لم يلتزم بالمواد الأساسية للدستور.

وجاءت هذه التصريحات تعليقاً على قول أردوغان: إنه سيحكم البلاد كرئيس دولة دون أن يبالي بما يقوله الدستور، معتبراً أن على الجميع «أن يقبلوا بسياسات الأمر الواقع إلى أن يتم تغيير الدستور».

من جانبه قال زعيم حزب الحركة القومية دولت باخشالي: إن أردوغان تحول إلى ديكتاتور استبدادي لا يحترم الدستور ولا يلتزم به، وإنه يشبه هتلر وموسوليني.

بدوره قال زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كيليتشدار أوغلو: إنه لا فرق بين أردوغان والرئيس التركي الأسبق كنعان إيفرين الذي قام بانقلاب عام ١٩٨٠ وحكم البلاد بشكل استبدادي ديكتاتوري وأعدم الشباب واعتقل وعذب مئات الآلاف من المواطنين تحت وطأة حكم العسكر.

وكان نواب من أحزاب المعارضة التركية انتقدوا السبت تصريحات أردوغان التي وصف فيها نفسه أيضاً بـ«الرئيس القوي الذي غيّر نظام الحكم بشكل فعلي» واعتبروها انقلاباً على الدستور وتعهدوا باستمرار العمل لمنع أردوغان من تغيير الدستور وتحويل نظام الحكم إلى رئاسي «مفصل على مقاسه».

وفي سياق آخر قتل جندي تركي وأصيب اثنان آخران خلال اشتباك مع مسلحين في محافظة قارص شرق تركيا أمس.

رئيس نقابة المحامين في اسطنبول أميت كوجا ساكال

وذكرت صحيفة حرييت التركية: إن «اشتباكاً اندلع بين جنود أتراك ومسلحين في منطقة كاجيزمان أسفر عن مقتل جندي وإصابة اثنين آخرين».

وكان أربعة جنود أتراك قتلوا وأصيب ستة آخرون في إقليمي هكاري وبينغول جنوب شرق تركيا الجمعة.

وشهدت العديد من المدن والمحافظات التركية مؤخراً تفجيرات وهجمات أسفرت عن مقتل العشرات على حين تواصل قوات رئيس النظام التركي رجب أردوغان حملتها العسكرية على محافظات جنوب شرق البلاد بحجة «التصدي للإرهاب».

ووفقاً للحكومة فقد تسبب تصاعد العنف في مقتل ٤٣ من أفراد قوات الأمن، وقدرت وسائل إعلام تركية عدد القتلى من حزب العمال الكردستاني بأكثر من ٢٠٠.

(سانا– رويترز)

بعد ألمانيا.. أميركا لن تمدد نشر صواريخ باتريوت في جنوب تركيا

بطارية صواريخ في جنوب شرق تركيا (رويترز)

أعلنت أنقرة أن واشنطن أبلغتها بأنها لن تمدد نشر صواريخ «باتريوت» على الأراضي التركية بعد انتهاء مدة مهمتها في تشرين الأول المقبل، وذلك بعد يوم من إعلان الجيش الألماني أن مهمته في تركيا ستنتهي في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٦ ولن يتم تمديدها، مبيناً أنه نشر صواريخ باتريوت منذ كانون الثاني ٢٠١٣ لحماية تركيا من أي تهديدات سورية محتملة، ولكن التهديد في هذه المنطقة التي تشهد أزمات بات له طبيعة أخرى، ومصدره تنظيم داعش الإرهابي. وقالت وزارة الخارجية التركية في بيان لها أمس: إن أنقرة أجرت مشاورات حول هذا الموضوع مع حلفاء آخرين، مضيفةً أن أنقرة وواشنطن تبحثان خطوات أخرى يمكن اتخاذها لضمان أمن تركيا.

وذكر البيان، أن صواريخ «باتريوت» المنشورة في أراضي تركيا ستتم إعادتها إلى الولايات المتحدة «من أجل إجراء تحديثها الحيوي الذي سيمكن سلاح الدفاع الجوي الأميركي من التعامل مع التحديات الراهنة الجديدة وحماية تركيا وحلفائها»، موضحاً أن هذا القرار يعد جزءاً من برنامج «مراجعة الهيكلية الشاملة للدفاع الأميركي المضاد للصواريخ».

وأشارت الخارجية التركية إلى أن الولايات المتحدة ستبقي وسائل الدفاع المضادة للصواريخ البالستية جاهزة لنقلها ونشرها تحسباً لأي تهديد محتمل. وأضافت: أن الأماكن الحالية لنشر بطاريات صواريخ «باتريوت» سيتم تجميدها لتسهيل عملية نشرها في المستقبل، وعند الضرورة ستقوم الولايات المتحدة بإعادة البطاريات وطواقمها إلى تركيا في غضون أسبوع.

وأول أمس ذكرت وزارة الدفاع الألمانية في بيان نشر على موقعها الالكتروني، أن مهمة الوحدة العسكرية، المكونة من ٢٥٠ عسكرياً، ستنتهي في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٦، بسبب «تضاؤل احتمال إطلاق صواريخ باليستية من سورية إلى الأراضي التركية».

وأكد البيان أن القوات المسلحة الألمانية ستواصل التزامها «بتحقيق الاستقرار في المنطقة»، وأن نحو ١٠٠ عسكري سيستمرون بتدريب قوات الأمن العراقية، ونظيرتها في إقليم شمال العراق.

من جهتها قالت وزيرة الدفاع الألمانية اورسولا فون دير لين كما نقل عنها البيان: «مع شركائنا في الحلف الأطلسي، قمنا بحماية السكان الأتراك من هجمات الصواريخ التي مصدرها سورية».

وأضافت «سنضع حداً لهذه المهمة في كانون الثاني ٢٠١٦، إن التهديد في هذه المنطقة التي تشهد أزمات بات له طبيعة أخرى، إن مصدره تنظيم داعش».

وكان البرلمان الألماني قرر، في كانون الأول ٢٠١٢، إيفاد ٤٠٠ عسكري ألماني، إضافة إلى نشر بطاريتي «باتريوت» في تركيا، حتى ٣١ كانون الثاني ٢٠١٤، ووفقاً للقرار بدأ الجنود الألمان مهامهم في مدينة «قهرمان مرعش» جنوبي تركيا، نهاية كانون الثاني ٢٠١٣.

وفي كانون الثاني ٢٠١٤ صادق مجلس الوزراء الألماني، على تمديد العمل بمنظومة الدفاع الصاروخي «الباتريوت»، واستمرار مهمة الجنود الألمان في تركيا، لسنة إضافية.

يذكر أن «الناتو» وافق على نشر منظومة الدفاع الصاروخي في بعض المدن التركية في ٤ كانون الثاني/ ٢٠١٢، وبدأت صواريخ الباتريوت الوصول إلى تركيا مطلع عام ٢٠١٣.

(روسيا اليوم– تاس– الأناضول– أ ف ب)

«حماس» والمحور الآخر.. ومصير غزة!

مأمون الحسيني

تحت وابل من ديماغوجيا الشعارات الإعلامية المتعلقة بضرورة الرد على جرائم المحتلين والمستوطنين في الضفة الغربية والقدس التي تجاوزت كل ما هو معقول ومنطقي وإنساني، بما في ذلك قتل وإحراق الفلسطينيين، واستباحة المسجد الأقصى بشكل يومي والتحضير لبناء كنيس يهودي في ساحة البراق، وواجب مغادرة مواقع الارتباك والعجز والانتظار التي تراوح فيها فصائل العمل الوطني الفلسطيني، تواصل حركة «حماس» هندسة تموضعها في المحور المناهض والمعادي لقوى الممانعة والمقاومة في المنطقة، واستكمال وضع اللمسات الأخيرة على اتفاق ما يسمى «تهدئة طويلة الأمد» بين الحركة والعدو الإسرائيلي بعد أن اعترف الناطق باسم «حماس»، وبعد طول إنكار، أن عدة محادثات غير مباشرة جرت بهذا الشأن بين الجانبين بقيادة مبعوث الرباعية الدولية السابق توني بلير، وبعد تسريب مضمون الصفقة لوسائل الإعلام التي ألمحت إلى موافقة قيادة «حماس» عليها.

المعطيات التي تدب على الأرض، وبالأخص ما رشح عن زيارتي رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل لكل من الرياض وأنقرة، تفيد بأن قيادة «حماس» التي لم تتورع عن المشاركة المسلحة إلى جانب قوى الإرهاب في كل من سورية ومصر، والتي أيّد طيف واسع منها، وبشكل علني، عدوان «عاصفة الحزم» السعودية على اليمن. قررت، فيما يبدو، الاصطفاف، سياسياً ومذهبياً، إلى جانب المحور السعودي– التركي– القطري، بعد إذابة الجليد ما بين الرياض وحركة «الإخوان المسلمين» والمساهمة، تالياً، في تسعير حدة الصراعات الطائفية والإثنية المفتعلة في العالم العربي على حساب القضية الفلسطينية التي لم تتحول فقط إلى مسألة ثانوية في الحسابات الإقليمية لهذا المحور، وإنما إلى كبش الفداء الذي يجب التضحية به لمصلحة خرائط التقسيم الجديدة التي يجري رسمها في منطقة المشرق العربي بالدم والنار والدمار.

في إطار هذا الاصطفاف الذي يبدو أنه لن يمر بسلاسة، على المستوى الحركي ولا الوطني والقومي والإقليمي، يمكن وضع صفقة اتفاق الهدنة الطويلة التي تديرها أنقرة، كوكيل عن «حماس»، مع حكومة نتانياهو التي سبق أن اعتبرت أن أي اتفاق تهدئة في غزة سيخدم سياستها. ولعل ما يثير الخشية والخوف من هذا الانحراف الكارثي لفرع «الإخوان المسلمين» الفلسطيني، يتجاوز العنوان العريض والعام حول تهدئة طويلة الأمد في مقابل فك الحصار وإعادة إعمار غزة، إلى محاولة فصل القطاع عن إطاره الوطني الفلسطيني، والتبرع بمصيره ومستقبله ومصلحة أبنائه لحكومة نتانياهو التي تعيش كوابيس الاتفاق النووي الإيراني، وسلطان أنقرة الذي يبحث عن أي إنجاز يعينه على استعادة أصوات الناخبين التي خسرها في انتخابات البرلمان الأخيرة الموءودة. إذ إن الهدنة المقترحة، وفق تسريبات الصحافة العربية، تتراوح بين ٧– ١٠ سنوات، فيما يكون كسر الحصار على شكل موافقة إسرائيلية على تدشين ممر مائي يصل غزة بقبرص، وليس من خلال فتح ميناء غزة. والحديث هنا هو عن «قبرص التركية» لا اليونانية.

بكلام آخر، وباختصار شديد، في مقابل حفنة من الدولارات، وتحت وطأة ضلال ما يسمى مشروع «الإخوان المسلمين»، وهواجس البقاء في غزة، وإمكانية مد بساط سلطة الأمر الواقع على حساب سيناء أو الضفة أو البحر، وتحقيق أكبر قدر من الثروة الممكنة، يحاول قادة «حماس» أخذ الفلسطينيين إلى الموقع المضاد لقضيتهم وحقوقهم الوطنية، ودفعهم، بالتالي، إلى أتون الحرب الداخلية، وإلقاء قطاع غزة في بازار المساومات الإسرائيلية– التركية حول غاز البحر المتوسط الذي يشمل حقوقاً فلسطينية وسورية ولبنانية وقبرصية، ويذهبون به، تحت ذريعة اتفاق فك الحصار والهدنة الذي يمكن لإسرائيل نسفه في أي لحظة، إلى مصير مشابه لحالة قبرص التركية.